ابن مضاء القرطبي وأصول النحو العربي

الاسم واللقب: علي بوشاقور/ قسم اللغة العربية/ كلية الآداب والفنون/جامعة حسيبة بن بوعلي. الشلف/الهاتف:0668073700/ 0659642287/ 02773739

إميل: Chetia.bo2011@gmail.com

المقدمة

إن الحضارة الأندلسية أنتجت علماء في اللغة العربية لا سيما قرطبة التي كانت عاصمة ثقافية وعلمية يؤمها الناس من كل أرجاء الدنيا، ولا يزال التاريخ يذكرهم في كل حين، ذلك لأنهم لم يكونوا تابعين مطلقا للمشرق، بل كان لهم رأيهم ونظرتهم للغة والأدب خالفوا بها غيرهم عن اجتهاد وبحث معمق حتى قلدهم المشارقة في أعمالهم، وخير دليل على ذلك أن أبا العلاء المعري قد استوحى رسالة الغفران من رسالة التوابع والزوابع لابن شهيد القرطبي،كما ذكر الكثير من الدارسين.

وقد اخترت هذا الموضوع نظرا لما خلّفته نظرية ابن مضاء على النحو العربي، فقد كان موضوع اهتمام كثير من الباحثين والدارسين الأكاديميين إلى يومنا هذا، هذا ما جعل الباحث عبد الكريم بكري يجعل موضوع رسالته لنيل شهادة الدكتوراه: ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي، وقد طبعت الرسالة كتابا، وهو ما سأقدمه في هذا الملتقى.

وأهدف بطرح هذا الموضوع إلى تحقيق الأهداف الآتية:- إبراز النظرية اللغوية لابن مضاء القرطبي وما أحدثته من آثار على النحو العربي- إظهار رأي الدارسين والباحثين فيما قاله حول النحو العربي- إظهار نتائج الحضارة الأندلسية على المشرق والمغرب.

وأعالج الموضوع من خلال العناصر الآتية:- مقدمة الكتاب- نسبه رحلاته شيوخه وآثاره - ابن مضاء والعلل النحوية – ابن مضاء والقياس- العامل عند مضاء القرطبي.

الخاتمة: لخصت فيها نتائج البحث- فهرس المصادر والمراجع.

ترجمة لابن مضاء القرطبي:

تقع قرطبة على الصفة الغربية لأكبر أنهار الأندلس " الوادي الكبير" ، وقد ذهب البعض إلى أن اسم قرطبة " KATTUBA تعني المدينة الجميلة أو KORTEB التي تعني طاحونة الزيت ([1]) ، والمهم أن قرطبة عرفت بالعاصمة الثقافية العلمية وكان يأتي إليها طلبة العلم من كل بقاع العالم.

وقد زاد في الطبيعة الخلابة لقرطبة كثرة العيون والبساتين والحمامات والأسواق والصناعات، وقد اشتهرت قرطبة بجامعها العظيم الذي لا نظير له، ويكفي هنا أن أذكر رأيين في التعريف بها:

الرأي الأول :" هي عظيمة أزلية من بنيان الأوائل وطيبة الماء و الهواء، أحدقت فيها البساتين والزيتون والقرى والحصون والمياه والعيون من كل جانب، وبها المحراث العظيم الذي ليس له في بلاد الأندلس نظير ، ولا أعظم منه بركة"([2]).

الرأي الثاني:قال ابن رشد لابن زهر بعد حوار في مسألة اهتمام أهل قرطبة بخزائن الكتب: ما أدري ما تقول غير أنه إذا مات عالم باشبيلية فأريد بيع كتبه حملت إلى قرطبة حتى تباع فيها، وإذا مات مطرب بقرطبة فأريد بيع تركته حملت إلى اشبيلية ([3]).

ونظرا لهذا كله من حق أهل قرطبة أن يفتخروا بمرتبتهم العالية في العلوم والثقافة، وقد أدركوا غيرهم من الأندلسيين هذا الأمر، فقد خاطب ابن العباس الوزير سكان قرطبة فقال: أنتم معشر الأعلام، وأكابر الرجال غرر المصر وبقايا هذا العصر، وموضع اقتباس الناس والرأي، والملأ المقتدى به، والمشار إليه من حاط هذه الملة وانتدب لصلاح الأمة([4]).

ومن أشهر علماء قرطبة وأدبائها علي ابن حزم الفقيه الشاعر، والمفكر والمؤرخ الذي أثنى عليه مؤرخو الأندلس قاطبة " إليه المنتهى في الذكاء وحدة الذهن، وسعة العلم بالكتاب والسنة والمذاهب، والملل ، والنحل، والعربية، والآداب، والمنطق، والشعر، وكان أجمع أهل الأندلس قاطبة للعلوم الإسلامية"([5]).

ومن مشاهير أبناء قرطبة القاضي الفيلسوف أبو الوليد محمد أحمد بن رشد فقيه الأندلس، وصاحب التصانيف الجمة في الفروع والأصول([6]).

ومن العلماء أيضا ابن شهيد صاحب رسالة التوابع والزوابع، وابن قزمان إمام الزجالين الذي شهد له ابن سعيد بالتقدم في باب الزجل([7]).

ومن أشهر النحاة الذين عايشوا ابن مضاء في قرطبة وغيرها من بلاد الأندلس علي بن يوسف بن خروف القرطبي المتوفى سنة 609هـ ، وكان من العلماء الأصوليين في النحو، وإماما في العربية وله تضانيف منها شرح سيبويه، وشرح الجمل، وله آراء كثيرة منشورة في المظان النحوية([8])، وكان من المنافسين لابن مضاء إذ ألف كتابا أسماه " تنزيه أئمة النحو عما نسب إليهم من الخطأ والسهو" ناقض فيه ابن مضاء في مؤلفه "تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان"([9]).

ومن العلماء أيضا عبد الرحمن بن أحمد المعروف بابن الرمال أستاذ ابن مضاء الذي كان مدققا فيما يكتب سيبويه ([10]).

ابن مضاء القرطبي: نسبه- شيوخه – آثاره

هو "أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد بن حريث بن عاصم ابن مضاء اللخمي القرطبي الجياني، يكنى بأبي العباس، وأبي جعفر، ويزيد ابن فرحون في نسبته ابن مهند بن عمير، ويزيد في كنيته أبو القاسم ويعترف بأنها قليلة كما أنه يسقط من نسبه ابن سعيد بن حريث بن عاصم"([11]).

قيل " كان مولده بقرطبة سنة 512 هـ وقيل ثلاث عشرة و خمس مائة. ووفاته بأشبيلية سنة 592 هـ في عهد الخليفة الموحدي يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن. وبين ميلاده ووفاته ما يقرب من ثمانين عاما، قضاها في حلقات الدرس متعلما و معلما ، و في مجالس القضاء للحكم بين الناس،وأصله من جيان إحدى مدن الأندلس الوسطى تبعد عن قرطبة بسبعة عشر فرسخا، فابن مضاء جياني الأصل قرطبي النشأة اندلسي الوطن([12]).

يذكر كثير من المؤرخين أن ابن مضاء تتلمذ على كثير من العلماء سأكتفي بذكر بعضهم ومنهم: --

-القاضي عياض:

هو أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرون بن موسى بن عياض اليحصبي الإمام العلامة، ويكنى أبا الفضل سبتي الدار والميلاد كان إمام وقته في الحديث وعلومه، عالما بالتفسير، فقيها أصوليا عالما بالنحو واللغة وكلام العرب، أخذ النحو عن التنوخي المعروف بابن الأخضر([13])، وقد أخذ ابن مضاء بسبتة النحو واللغة والفقه لأن النحويين أجمعوا أن شيخ ابن مضاء كان متقدما في النحو وعلوم اللغة([14]).

ابن العربي:

هو الإمام القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي المغفاري عالم كبير له الكثير من التآليف منها: تلاتيب المسالك في شرح موطأ مالك، وأنوار الفجر، والناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم وغيره، وقد أخذ عنه ابن مضاء بقرطبة ثم بالمليّة([15]).

ابن الرماك:

هو عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن أبو عيسى أبو القاسم المعروف بابن الرماك، ويعد من أكبر الأساتذة تأثيرا على ابن مضاء في المجال اللغوي إذ يبدو أنه أطال ملازمته، ودرس عليه كتاب سيبويه([16])، وقد كان ابن الرماك أستاذا في العربية ومدققا لكتاب سيبويه أخذ عن ابن الطراوة وابن الأخضر، توفي عام إحدى وأربعين وخمسمائة للهجرة([17]).

ابن سمحون:

هو أبو بكر بن سليمان بن سمحون([18]) الأنصاري القرطبي النحوي أستاذ في النحو والأدب ، شاعر بليغ عارف بالحساب توفي عام أربع وستين وخمسمائة للهجرة([19]).

درس عنه ابن مضاء العربية([20]).

ما ألفه ابن مضاء:

يتفق المؤرخون على أن ابن مضاء قد ألف كتبا ثلاثة وهي:

1- الرد على النحاة.

2-المشرق في النحو.

3- تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان.

هذه الكتب الثلاثة لم يظهر منها إلا كتاب واحد هو كتاب "الرد على النحاة' هذا الكتاب احتوى على الآراء النحوية التي تفرد بها وخالف بها غيره من النحاة، وقد أكد صاحب الكتاب "ابن مضاء وأصول النحو العربي" على وجود هذا الكتاب على الرغم من تشكيك بعض النحاة المحدثين في عنوان" الرد على النحاة" وقد ساق لإثبات الكتاب لابن مضاء ثلاثة أسباب وهي:

- ذكر محقق الكتاب وهو شوقي ضيف أنه وجد على الورقة الأولى منه هذا العنوان" كتاب الرد على النحاة " ، كما ذكر ما يثبت الكتاب لابن مضاء ما جاء في مقدمة النسخة الأولى من المخطوط

ما يأتي:" قال الشيخ الفقيه القاضي الأعدل...أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن مضاء اللخمي..."

- العبارة التي أوردها صاحب كتاب "الذيل والتكملة" الدالة على أن ما ألفه ابن مضاء تجاوز الاثنين والعبارة " المشرق أحد تصانيفه" وقد علق على هذا صاحب كتاب "ابن مضاء وأصول

النحو العربي بقوله:"فقوله أحد تصانيفه دليل على أن كتبه قد تجاوزت الكتابين الاثنين اللذين ذكرهما صاحب " الذيل والتكملة" وهما " المشرق في النحو " و"تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان"([21]).

- "إن ظاهرة كتب الردود كانت قد اتسعت في عصر ابن مضاء حتى أصبحت ملفتة للنظر ، وحتى بلغ عدد الردود ما يزيد على ستة مصنفات، فليس غريبا أن يكون كتاب " الرد على النحاة" أحد هذه التصانيف"([22]).

-ابن مضاء والعلل النحوية:

ينقل " ابن جني في الخصائص وابن الأنباري في الإنصاف عن الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء قال: سمعت رجلا من اليمن يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت له: أتقول جاءته كتابي؟ قال نعم، أليست بصحيفة؟ "([23])إن ما احتج به العربي عندما أنث لعلة قامت في نفسه هو ما نسميه اليوم علة نحوية.

ولقد علق ابن جني على هذه الرواية بقوله: " أفتراك تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظروا وتداولوا وقاسوا أن يسمعوا أعرابيا يعلل هذا الموضوع بهذه العلة فلا يحتجوا لتأنيث المذكر بما ذكره ويسلكوا فيه طريقته فيقولون : فعلوا كذا لكذا"([24])، وحينما نمعن النظر فيما قاله العربي قديما وما قاله النحاة بعد ذلك لا نجد فرقا " فلقد احتج العربي لتأنيث المذكر في قوله: "جاءته كتابي" بتأويل الكتاب بالصحيفة بينما اعتل النحاة لتأنيث الفعل المسند إلى جمع التكسير في نحو قولنا جاءت الرجال على تأويل "جماعة من الرجال"فالعلة هي عند العربي وعند النحويين في هذا الباب والحكم واحد في حملهم الإعراب على المعنى والحمل على المعنى كثير في أشعارهم"([25])، ومن ذلك قولهم:

وإن كلابا هذه عشر أبطن وأنت بريء من قبائلها العشر

فقال: عشر أبطن، والأبطن جمع بطن، والبطن مذكر فكان ينبغي أن يقول : عشرة أبطن لأن العدد من ثلاثة إلى عشرة يؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث وقد حذف التاء نظرا للمعنى، ولا يعقل أن يكون الشاعر العربي يجهل هذا الأمر ولابن جني رأي في هذا حيث قال: " وذهب بالبطن إلى القبيلة وأبان ذلك بقوله من قبائلها"([26]).

فالعلة النحوية التي تعرف بأنها الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم([27])، فليست في شيء مما ذهب إليه أرسطو وذلك واضح من مفهوم الحدود والتعريفات عند العرب، فالحد الأرسطي يهدف إلى الوصول إلى الماهية أو إلى الجوهر في حين يقضي الحد النحوي إلى التمييز ، والبون شاسع بين الاتجاهين([28])

يقول صاحب كتاب ابن مضاء وأصول النحو العربي: "فلقد آمن الخليل أن العلة قامت في عقول العرب لذلك أخذ على نفسه عندما تناول العلة النحوية أن يلتزم جانب الحكمة والصواب في استخلاص العلل التي بنيت عليها لغة العرب"([29]).

لقد قيل عن ابن مضاء أن موقفه من العلة كان مطابقا لمذهب الظاهريين الذين رفضوا جميع العلل إلا أنه لم يكن مطابقا لهم،" وهو ما يجعلنا مطمئنين عندما نؤكد أن ابن مضاء لم يطبق في كتابه " الرد على النحاة " منهج الظاهريين بكل تفاصيله كما ذهب أغلب من كتبوا في هذا الموضوع بل تفرد في كثير من المسائل الأصولية للنحو العربي، ومنها تعليل الأحكام الذي هو أصل من أصول الفقهاء والنحويين"([30]) إذن هذه المسألة الأولى التي ظلت تغطي سماء ابن مضاء فلم يكن ظاهريا في مذهبه بدليل آخر أنه لا يرفض العلل كلها كما فعل الظاهريون قديما، وكما يرى بعض النحاة حديثا بل أقر العلة الأولى لفائدتها التعليمية ولقد ضرب أمثلة كثيرة لهذا الغرض إذ يقول:" ومما يجب أن يسقط من النحو : العلل الثواني والثوالث وذلك مثل سؤال السائل عن زيد في قولنا: قام زيد لما رفع فيقال: لأنه فاعل وكل فاعل مرفوع فيقول ولما رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له كذا نطقت به العرب"([31])، وذلك لأن العلل الثواني والثوالث لا تفيدنا في شيء وكذلك لو أجبت السائل عن سؤاله لما رفع الفاعل؟ بأن تقول له للفرق بين الفاعل والمفعول فلم يقنعه

وقال: فلما لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول قلنا له:لأن الفاعل قليل...والمفعولات كثيرة فأعطي الأثقل الذي هو الرفع للفاعل وأعطي الأخف الذي هو النصب للمفعول...ليقل في كلامهم ما يستثقلون ويكثر في كلامهم ما يستخفون فلا يزيدون ذلك علما بأن الفاعل مرفوع([32]).

العلل النحوية عند العرب على ثلاثة أضرب: علل تعليمية، علل قياسية، علل جدلية.

-من العلل التعليمية قولنا:إن زيدا قائم، إن قيل بم نضبتم زيدا؟ قلنا بأنّ "لأننا لم نسمع كل كلام العرب وإنما سمعنا بعضه فقسنا عليه نظيره.

-العلل القياسية فهي أن يسأل سائل عن علة نصب زيد، والجواب في ذلك أن يقال: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول فحولت عليه فعملت عمله.

-العلل الجدلية: فهي كل ما يعتد به زيادة على ذلك مثال ذلك أن يقال فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟

قسم ابن مضاء العلل إلى ثلاثة أقسام: قسم مقطوع به، وقسم فيه إقناع، وقسم مقطوع بفساده...والفرق بين العلل الأول، والعلل الثواني والعلل الثوالث أن العلل الأول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب، والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك، وهو بهذا يخرج عما عمل به النحاة القدماء إذ العلل عندهم على ثلاثة أضرب علل تعليمية وعلل قياسية وعلل جدلية نظرية، وإنما قسموا العلل ليولوا العلة التعليمية الاهتمام الأول"لتصير صناعة ورياضة يتدرب بها المتعلم ويقوى بتأملها المبتديء"([33]).

ومع ذلك فابن مضاء يرتضي قبيلا من العلل الثواني مثل العلة التي تذهب إلى أن كل ساكنين التقيا في الوصل، وليس أحدهما حرف لين فإن أحدهما يحرك ، فإن قيل ولما لم يتركا ساكنين؟ أجيب بأن الناطق لا يمكنه النطق بهما ساكنين([34]).

ومن أمثلة قبوله للتعليل تعليله لإبدال الياء واوا في "ميعاد" و"ميزان"

"والدليل على ذلك أنهما من " وعد ووزن"، ففاء الفعل واوا ، ويقال في جمعهما مواعيد، وموازين تصغيرهما "مويعيد" ومويزين" فأبدل من الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وكل واو سكنت وانكسر ما قبلها فإنها تبدل ياء، فإن قيل لما أبدل منها ياء، ولم تترك على حالها؟ قيل: لأن ذلك أخف على اللسان"([35]).

وما يمكن أن نقوله في قضية العلة أن حس العرب الدقيق تركهم يعللون لإعراب لغتهم، وهذا جعل النحاة فيما بعد يتفطنون إلى سر عظيم من أسرار لغتهم العربية هو أن حركات الإعراب ترجع إلى علل وأسباب، ولقد أحاط بها الخليل وغيره ممن جاء بعدهم، ثم اتصل نطاق البحث في العلة، وقد ظل ديدن العرب وهمهم الوحيد هو العلة المؤدية إلى إدراك ومعرفة كلام العرب، أما العلل الأخرى فكانت زيادة في الشرح.

وما يمكن أن نستنتجه مما عرضناه عن ابن مضاء والعلل النحوية أنه لم ينكر مطلقا العلل بل أقر العلة الأولى العلة التعليمية، وقد خالف بهذا المذهب الظاهري حيث يدعو إلى إلقاء ورفض جميع العلل.

ابن مضاء والقياس:

القياس هو من قولهم: قاس الشيء يقيسه قيسا إذا أقدره عل مثاله([36])، وللقياس تعريف منطقي وهو كما عرفه أرسطو بقوله: " الاستدلال الذي إذا أسلمنا فيه ببعض الأشياء لزم عنه بالضرورة شيء آخر "([37]).

وذهب بعض النحاة إلى أن القياس:" حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه" ([38]).

ويهدف القياس إلى إدخال شيء ما في حكم طائفة من القضايا التي أصبحت مسلمة من المسلمات.

وقد اهتم النحاة القدامى بالقياس كما اهتم البحث العلمي الحديث بالقياس كوسيلة للاستنباط ويستخدم القياس لإثبات صدق نتيجة أو حقيقة معينة، فهو حجة تعتمد على ثلاث قضايا:

المقدمتان والنتيجة، فالمقدمتان شرطان أساسيان في القياس يؤديان بالضرورة إلى نتيجة منطقية، ومثال ذلك القياس الحملي الآتي:

كل البشر فانون (مقدمة كبرى)

الملك بشر (مقدمة صغرى)

إذن الملك فان (نتيجة)

ومثال القياس الفرضي في الدراسات النحوية ما يأتي:

إذا وقع الاسم مبتدأ وجب أن يكون مرفوعا، ومحمد اسم مبتدأ إذن هو مرفوع .

ويستعمل كل نوع من أنواع القياس للدلالة على درجة معينة من درجات التأكد من المعرفة، وتعتبر النتائج المشتقة اشتقاقا صحيحا غير قابلة للشك.

أركان القياس :

نقل عن السيوطي عن ابن الأنباري من لمع الأدلة أن أركان القياس هي:

1- أصل: وهو المقيس عليه.

2- وفرع: وهو المقيس .

3- وحكم.

4- وعلة جامعة.

قال ابن الأنباري: وذلك مثل إن تركب قياسا في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله، فتقول: اسم أسند إليه الفعل مقدما عليه، فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يسم فاعله، والحكم هو الرفع، والعلة الجامعة هي الإسناد" ([39]).

ويذهب بعض النحاة إلى أن القياس في النحو العربي نشأ نتيجة لتأثر نحاة العرب بالمنطق اليوناني([40])، وقد نشأ القياس مع النحو العربي، يقول ابن سلام: " وكان أول من أسس العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي"([41]).

وقد ورد في طبقات النحويين واللغويين ما يأتي:" فكان أول من أصل ذلك(يعني القياس) وأعمل فكره فيه أبو الأسود الدؤلي، ونصر ابن عاصم، وعبد الرحمن بن هرمز فوضعوا للنحو أبوابا... فكان لكل واحد منهم من الفضل بحسب ما بسط من القول، ومد من القياس، وفتق من المعاني وأوضح من الدلال، وبين من العلل"([42]).

نستنتج مما ذكرنا أن القياس قد عرفه الرعيل الأول من النحو، واقترن بعملية وضع النحو، ولذا صار غاية من الغايات التي ينشدها علم اللغة.

إن لابن مضاء موقفا خاصا من القياس ينسجم مع مواقفه من الأصول التي قام عليها بناء النحو كله فهو يرفض كل قياس لا يؤيده الاستعمال اللغوي المطرد، ولا تدعمه النصوص المتواترة، ويرى بأن النحاة بصنيعهم هذا(يقصد اختلاف البصريين والكوفيين في القياس) قد انصرفوا عن الاستعمال السوي للغة، فما دامت حركات الإعراب تعود بالدرجة الأولى إلى المتكلم نفسه، لا شيء غيره، فلماذا نلجأ إلى هذه الأقيسة البعيدة الشاذة؟([43]).

ويرى ابن مضاء أن الأسس التي أقام عليها النحاة أقيستهم لم تكن صحيحة ولا مستوفية لشروط القياس إذ أن العرب أمة حكيمة فكيف تشبه بشيء، وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع، فالشيء لا يقاس على الشيء إلا إذا كان حكمه مجهولا، والشيء المقيس عليه معلوم الحكم، وكانت العلة الموجودة في الأصل موجودة في الفرع([44])، وليس معنى ذلك أن ابن مضاء يرفض القياس من أساسه فهو يجيز القياس المدعوم بالنصوص ويرفض إذا كان بعيدا، ومما يدعم رأينا في موقف ابن مضاء من القياس احتجاجه بقول ابن جني السابق الذي يصور نظرته المتحررة إلى القياس "اعلم أن إجماع البلدين (يعني البصرة والكوفة)إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده

ألا تخالف النصوص، والقيس على المنصوص، إلى قوله: فكل من فرق له علة صحيحة وطريق نهجه كان خليل نفسه وأبا عمر فكره"([45]).

وما هو ملاحظ من موقف ابن مضاء والقياس أنه تناوله عرضا في مواطن متعددة، بمعنى أنه لم يعمق البحث في موضوع القياس وسأضرب أمثلة لذلك، قال في باب التنازع: "فإن قيل: النحويون لم يذكروا في هذا الباب إلا الفاعل والمفعول، والمجرور وهنا معمولات كثيرة على مذهبهم كالمصادر والظروف والأحوال والمفعولات من أجلها والمفعولات معها والتمييزات، فهل تقاس هذه المفعولات أو لا تقاس؟ إلى قوله: وإلا ظهر ألا يقاس شيء من هذا المسموع إلا أن يسمع في هذه كما سمع من تلك"([46])، وهذا إقرار بأن ابن مضاء بقبوله القياس إذا أيده السماع، ويرفضه عندما يتخلف عنه القياس.

ويمكننا القول: إن ابن مضاء لم يكن ثائرا على القياس كله وبجميع صوره، وآية ذلك أنه يحكم على بيت شعري " بالشاذ الذي لا يقاس عليه" على طريقة البصريين في طرح الشواذ النادرة، قال وهو يتحدث عن فاء السببية "وقال الله عز وجل:﴿ لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين﴾ وقد نصبت العرب بعدها في الواجب وذلك شاذ لا يقاس عليه([47]) قال الشاعر:

سأترك منزلي لبني تميم وألحق بالحجاز فأستريحا

فمن تعرضوا لدراسة ابن مضاء يردون ذلك- رفضه لبعض القياس- إلى تأثره بالمذهب الظاهري "فالظاهريون ينكرون القياس ويرونه باطلا في استنباط الأحكام كما يأخذون بحجج العقول ويثبتون أحقيتها في إقرار الحقائق، ويعتمدون إليها في البيان والإثبات([48]) " لأن الله تعالى أمر عند التنازع بالرد إلى كتابه وإلى رسوله صلى الله عليه وسلم فهو حق لا يحل لأحد خلافه ... وقد شهد الله بأن النص لم يفرط فيه شيئا، وأن رسوله عليه الصلاة والسلام قد بين للناس كل ما نزل إليهم وأن الدين قد كمل فصح أن النص قد استوفى جميع الدين ونسأل من قال بالقياس، هل كل قياس قاسه قائس حق أم منه حق ومنه باطل، فإن قال كل قائس حق أحال لأن المقاييس تتعارض ويبطل بعضها بعضا... وإن قال منها حق ومنها باطل قيل له فعرفنا بماذا نعرف القياس

الصحيح من القياس الفاسد، ولا سبيل لهم إلى وجود ذلك أبدا، وإن لم يوجد دليل على تصحيح الصحيح من القياس من الباطل منه، فقد بطل كله وصار دعوى بلا برهان "([49]).

وخلاصة القول أن جمهور النحاة على اختلاف مذاهبهم قد أقروا القياس في دراستهم النحوية، فإن ابن مضاء وإن تأثر بالمذهب الظاهري الرافض للقياس، فإنه يقبله متى سوغه الاستعمال اللغوي، ودعمته النصوص المتواترة.

العامل عند ابن مضاء القرطبي:

فكرة العامل في رأي الجمهور هو أنه ضابط للكلمات وفق ما يحس ويدرك من معاني الكلام... وذلك لإهداء المتكلم إلى الحركة المطلوبة والضبط الصحيح في القراءة والكتابة والحديث، والعامل هو المحور الرئيسي الذي تدور حوله أهم قضايا النحو، ومباحثه، فقد ظل بقوانينه وضوابطه القاعدة المحكمة والعاصمة من الزلل، والمعوض عما دار في خلد العرب، وما أثر عنهم من علل لكلامهم، ولقد عاشت نظرية العامل وما فتئت دستورا للنحاة من قدماء ومحدثين على الرغم من بعض الأصوات القليلة الرافضة الداعية إلى إلغاء العامل، وعلى الرغم من ذلك فقد اهتدى النحاة إلى القول بنظرية العامل واستنبطوا لها أصولا وقواعد.

العوامل قسمان:

أولا : العوامل اللفظية:وهي أفعال، وحروف وأسماء

- الأفعال: وهي الأصل في العمل،تعمل الرفع والنصب، وجميع الأفعال ترفع اسما واحدا بأنها فاعلة إذا أسند إليه مثل خرج زيد وذهب القوم، وقد يكون الفاعل مقدرا مثل اضرب والتقدير أنت، وهناك أفعال تجري مجرى الأدوات ولها أحكام مختلفة:

-كان وأخواتها وكاد وأخواتها وهذه لا تتم بالفاعل وتحتاج إلى خبر مثل كان محمد غنيا.

-فعلا المدح والذم، وهما نعم وبئس، وأفعال التعجب، كما تعمل الأفعال النصب في المفعولات

الحروف لها ضربان: الضرب الأول لها أربعة أضرب: الأول: وهو على نوعين: نوع ينصب ويرفع.

ونوع يكون مرفوعه قبل منصوبه وذلك في "لا" وما بمعنى ليس ويبطل عملها تقديم الخبر.

الضرب الثاني: ما ينصب فقط. وهي الواو التي بمعنى مع والاستثناء، وحروف النداء عندما تنصب النكرة، ونواصب الفعل المضارع.

الضرب الثالث: ما يجزم فقط: وهي الأحرف الخمسة الجازمة وهي:لم، لما، ولا، في النهي، واللام في الأمر وإن في الشرط الجازمة.

الضرب الرابع: ما يجر فقط: وهي جميع حروف الجر.

العوامل في الأسماء وهو على ضربين:

1-ضرب يعمل عمل الفعل إما مجازا نحو عشرون درهما، وإما على الحقيقة وذلك في اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، والمصدر واسم الفعل.

2- ضرب يعمل عمل الفعل جرا وجزما فالجر يكون على الإضافة، أما الجزم فالأسماء التي تتضمن معنى "إن " في الشرط والجزاء.

ثانيا: العوامل المعنوية وهي اثنان:

1-العامل في المبتدأ والخبر وهو الابتداء.

2- العامل في المضارع المرفوع وهو وقوعه موقع الاسم أي تجرده من الناصب والجازم([50]).

موقف ابن مضاء من العامل:

في كتابه الرد على النحاة دعوة صريحة إلى إلغاء نظرية العامل، الأساس الذي بني عليه النحاة القاعدة النحوية، ورفض ابن مضاء العوامل اللفظية والعوامل المحذوفة والعوامل المستترة.

يقول ابن مضاء:"قصدي من هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، ويتهم ابن مضاء النحاة بالخروج عن منطق العقل ومقتضى الشرع، وإن العامل الذي قال به النحاة ليس له وجود، ولا يقول به عاقل، ورد في كتابه" الرد على النحاة ما يأتي: وأما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضا فباطل عقلا وشرعا لا يقول به أحد من العقلاء لمعان يطول ذكرها فيما القصد إيجازه، منها أن شرط الفاعل أن يكون موجودا حينما يفعل فعله، ولا يحدث الإعراب، فيما يحدث الإعراب، فيما يحدث فيه إلا بعد عدم الفاعل فلا ينصب "زيدا" بعد "إن" في قولنا " إن زيدا" فإن قيل بم يرد على من يعتقد أن معاني هذه الألفاظ هي العاملة؟ قيل: الفاعل عند القائلين به، إما أن يفعل بإرادة كالحيوان وإما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار، ويبرد الماء، ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق، وفعل الإنسان... وأما العوامل النحوية فلم يقل به عاقل، لا ألفاظها، ولا معانيها لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع"([51]).

وقد رد عليه في هذه المسألة كثير من النحاة منهم الأنباري حيث قال: " العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعمول حقيقة، وإنما هي إمارات، وعلامات، فالعلامة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود الشيء، وإذا ثبت هذا جاز أن يكون التغيّري من العوامل اللفظية عاملا"([52]).

العوامل المحذوفة: قسمها ابن مضاء إلى أقسام ثلاثة([53]).

فالنحاة يقولون : إن قولنا "في الدار زيد" متعلق بمحذوف تقديره "زيد مستقر في الدار" وهذا إذا لم تكن الحروف الداخلة على المجرورات زائدة، يقولون : "رأيت الذي في الدار" تقديره رأيت الذي استقر في الدار"، ومررت برجل من قريش" تقديره "كائن من قريش"إلخ

يقول ابن مضاء إن هذه الجمل كلها تامة مركبة من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة هي "في" ولا حاجة بنا إلى غير ذلك([54]).

أما فيما يتعلق بالضمائر المستترة فابن مضاء ينكر على النحاة تقديرهم الضمائر المستترة في المشتقات كاسم الفاعل واسم المفعول، والصفة المشبهة في مثل ضارب، ومضروب،وكريم، ويرى

أنه لا داعي لأن تبحث عن الضمائر المستترة ما دام اسم الفاعل عند النحاة في مثل "ضارب" تدل على الصفة وصاحبها وتحمل معنى الفعل والفاعل، فإذا قلنا: "زيد ضارب عمرا" فضارب يدل على الفاعل غير مصرح باسمه، وزيد يدل على اسمه فما الداعي إلى تقدير زائد لو ظهر لكان فضلا([55]).

وأكتفي فيما يتعلق بابن مضاء والعامل في هذه المسألة ويمكن للباحث أن يطلع كثير من القضايا التي ينكرها في ما يتعلق بالعامل النحوي في اللغة العربية.

الخاتمة

إن البحث في موضوع موقف ابن مضاء والنحو العربي يتطلب الكثير من الجهد ومن الوقت، وأنا حاولت أن أقف في هذه العجالة على أهم القضايا التي وقف عندها ابن مضاء ، وقد قادنا هذا البحث إلى بعض النتائج ألخصها كالآتي:

- لم يرفض ابن مضاء كل العلل النحوية فقد رفض العلل الثواني والعلل الثوالث.

- لم يرفض ابن مضاء كل القياس بل رفض بعضه.

- رفض ابن مضاء نظرية العامل التي تعد ركنا من أركان النحو، وقد انتقد بشدة من كثير من النحاة واعتبروا هذا معولا لهدم العربية.

- تأثر بابن مضاء بعض النحاة المحدثين حيث تلقفوا نظريته، واتخذوها طريقة لدراسة النحو العربي، وطفقوا يهدمون كل الأسس التي بناها النحاة الأقدمون، ولكن هذه المحاولات ظلت بعيدة من أن تنال من أسس النحو العربي التي بناها النحاة منذ ما يقرب من أربعة عشر قرنا.

- لم ينكر ابن مضاء الإعراب وبين أثره في بنيان الكلام ونوه بفضل الحركة الإعرابية في توجيه المعنى.

وفي ختام هذا البحث أعتذر عن كل نقص أو خلل فيه، فقد حاولت أن أبين للباحث بعض مواقف ابن مضاء من النحو العربي، فإن وجد الباحث ضالته فهذا ما قصدت إليه، وإن لم يجد فقد مهدت له على الأقل الأرضية التي ينطلق منها للتعمق في موقف ابن مضاء والنحو العربي.

وأرجو أن أكون قد وفقت في هذا البحث.

---

[1]- LEVI PROVENCAL :L'eSPACE MUSULMANE DU XEME SIECLE 199 LA ROSE PARIS1932

[2] - نفح الطيب، المقؤي، تحقيق محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي بيروت لبنان بدون تاريخ ج2 ص8 وما بعدها

[3]- يراجع نفح الطيب، ج2 ص9-11، وابن مصاء وموقفه من أصول النحو العربي، عبد الكريم بكري، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة الالمركزية بن عكنون 1984، ص5

[4] -يراجع ابن حزم رائد الفكر العلمي،عبد اللطيف شرارة، منشورات دار الطباعة والنشر، بيروت (بدون تاريخ)، ص16، ويراجع الذخيرة لابن بسام، المجلد الثاني، ص160، ويراجع ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي، ص5

[5]- نفح الطيب، ج2/ ص 283، ابن مضاء القرطبي وموقفه من أصول العلم، ص6

[6]- المغرب في حلى المغرب، ابن سعيد، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة1964، ج1 ص 104، 105، وابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي ص6

[7]- المغرب قي حلى المغربج1، ص210

[8]- المغرب في حلى المغرب، ج1، ص136

[9]- الرد على النحاة، لابن مضاء، تحقيق شوقي ضيف، دار الفكر العربي1947، ص12

[10]- بغية الوعاة ، السيوطي، القاهرة(بدون تاريخ) ط1، ج3، ص86، وابن مضاء وأصول النحو العربي، ص7

[11]- مية بن الصديق؛ مظاهر التجديد النحوي عند ابن مضاء وابن رشد من خلال >د على النحاة والضروري في صناعة النحومذكرة ماجستير، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة قاصد>ي مرباح ورقلة، 2008 ، ص47

[12]- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، أبو عبد الله المراكشي، تحقيق محمد ابن شريفة القسم الأول، دار الثقافة بيروت(بدون تاريخ)ص2012، 2014

[13]- يراجع الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، ابن فرحون، 1351هـ ط1، ص163

[14]- يراجع المصدر نفسه والطبعة نفها والصفحة نفسها.

[15]- يراجع الذيل والتكملة، القسم الأول ص21، ويراجع البغية للسيوطي ص323، ويراجع ابن مضاء وأصول النحو العربي، ص16

[16]- يراجع الذيل والتكملة، القسم الأول ص2015، ويراجع البغية للسيوطي ج1، ص 323، وابن مضاء وأصول النحو العربي ص16

[17]- يراجع البغية ج2، ص86، ويراجع ابن مضاء وأصول النحو العربي، ص16

[18]- الرد على النحاة، شوقي ضيف، ص110، وابن مضاء وأصول النحو العربي، ص17

[19]- بغية الوعاة، ج1، ص468، وابن مضاء وأصول النحو العربي، ص17

[20]- اذيل والتكملة، ص2015، وابن مضاء وأصول النحو العربي، ص17

[21]- ابن مضاء وأصول النحو العربي، ص18

[22]- الدراسات اللغوية في الأندلس ، رضا عبد الجليل الطيار، ص35-40، وابن مصاء وأصول النحو العربي، ص19

[23]- يراجع الخصائص ج249/1، والإنصاف في المسائل النحوية بين النحويين والكوفيين للإمام كمال الدين الأنباري769/2، وابن مضاء وأصول النحو العربي، ص43

[24]- الخصائص، 249/1، وأبن مضاء وأصول النحو العربي ص43

[25]- ابن مضاء وأصول النحو العربي، ص43

[26]- ابن مضاء وأصول النحو العربي، ص44

[27]- النحو العربي، مازن مبارك ، ص90، وابن مضاء وأصول النحو الغربي، ص47

[28]- عن فقه اللغة في الكتب العربية، عبده الراجحي ، ص59

[29]- ابن مضاء وأصول النحو العربي، ص53

[30]- أبن حزم حياته وعصره، الإمام أبو زهرة، ص436، وابن مضاء وأصول النحو العربي،ص70

[31]- الرد على النحاة، ص 151

[32]- الرد على النحاة، ص152، وابن مضاء وأصول النحو العربي، ص71

[33]- يراجع مقالا للأستاذ علي العماري في علل النحو: مجلة الرسالة عدد فبراير 1953، وابن مضاء وأصول النحو العربي، ص72

[34]- الرد على النحاة، ص36، وابن مضاء وأصول النحو العربي، ص72

[35]- الرد على النحاة، ص153، وابن مضاء وأصول النحو العربي، ص72

[36]- لسان العرب لابن منظور، مادة قيس

[37]- أصول النحو العربي، محمد عيد، ص75، وابن مضاء وأصول النحو العربي، ص74

[38]- المصدر نفسهص71، وابن مضاء وأصول النحو العربي، ص74

[39]- الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق، السيوطي، تحقيق أحمد محمد قاسم، القاهرة 1967 ، ص96

[40]- من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، ص116، 117، ابن مضاء وأصول النحو العربي، ص 86

[41]- طبقات فحول الشعراء، ابن سلام، دار المعارف، ص5

[42]- طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، ص11، 12، وابن مضاء وأصول النحو الغعربي، ص87

[43]- يراجع الرد على النحاة، ص87، وابن مضاء وأصول النحو العربيص104

[44]- يراجع الرد على النحاة، 156، وابن مضاء وأصول النحو العربيص104

[45]- الرد على النحاة، ص94،93،ويراجع الخصائص ص189، 190 وابن مضاء وأصول النحو العربيص104

[46]- يراجع ابن مضاء وأصول النو العربي، ص105

[47]- يشترط في فاء السببية أن تكون مسبوقة بنفي أو طلب أو تمني...إلخ

[48]- ابن حزم رائد الفكر العلمي، عبد اللطيف شرارة، ص72

[49]- المحلي، ابن حزم الأندلسي ج1، ص56

[50]- يراجع ابن مضاء وأصول النحو العربي، ص109-111

[51]- يراجع الرد على النحاة، ص87، ويراجع ابن مضاء وأصول النحو العربي، ص125، 126

[52]- أصول النحو العربي، محمد عيد، ص236، والنص من كتاب أسرار العربية لابن الأنباري، وأبن مضاء وأصول النحو العربي، ص126

[53]- الرد على النحاة، ص89،88، وابن مضاء وأصول النحو العربي، ص127

[54]- الرد على النحاة،ص93،92، وابن مضاءوأصول النحو العربي، ص129

[55]- الرد على النحاة، ص100، ويراجع ابن مضاء وأصول النحو العربي،ص131

المصادر والمراجع

- ابن حزم رائد الفكر العلمي،عبد اللطيف شرارة، منشورات دار الطباعة والنشر، بيروت (بدون تاريخ)

ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي، عبد الكريم بكري، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة الالمركزية بن عكنون 1984

- الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، تحقيق أحمد محمد قاسم، القاهرة 1975
- بغية الوعاة ، السيوطي، القاهرة(بدون تاريخ) ط1
- الدراسات اللغوية في الأندلس ، رضا عبد الجليل الطيار،دار الرشيد للنشر، بغداد 1980
- الخصائص،ابن جني، تحقيق محمد علي النجارط2، (بدوم تاريخ)

الذيل والتكملة، لكتابي الموصول والصلة، أبو عبد الله المراكشي، تحقيق محمد بن شريفة، دار الثقافة، بيروت(بدون تاريخ).

- الرد على النحاة، لابن مضاء، تحقيق شوقي ضيف، دار الفكر العربي1947
- طبقات فحول الشعراء، ابن سلام الجمحي،دار المعارف القاهرة (بدون تاريخ)

- طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، ط1، القاهرة 1954
- في علل النحو، مقال للأستاذ علي العماري، مجلة الرسالة عدد فبراير 1953
- المغرب في حلى المغرب، ابن سعيد، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة1964
- من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس،إبراهيم أنيس، ط3 مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة 1966
- النحو العربي، مازن مبارك ، ط3 دار الفكر، بيروت، 1974
- نفح الطيب، المقري، تحقيق محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي بيروت لبنان بدون تاريخ.